جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الملتقى الوطني حول:

استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يومي 18 و19 أفريل 2012

المحور الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

عنوان المداخلة: دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر

الأستاذ مفيد عبداللاوي (المركز الجامعي بالوادي) **رئيس تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية بالمركز** **moufid.abdellaoui@gmail.com** **0770.86.00.64**	**الأستاذة ناجية صالحي** **(المركز الجامعي بالوادي)** **Salhi.souf@gmail.com**

ملخص:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تبرز أهميتها كإحدى دعائم التنمية الأساسية للاقتصاد في أي دولة من دول العالم, وذلك من خلال دورها الفعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي, وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب العمل, كونها تمثل العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة, ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ودورها الفعال في تحقيق التنمية.

تهدف الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تحقيق تنمية عن طريق تطوير تشكيلة من الأنشطة الاقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات من أجل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني وتأهيله للمنافسة الدولية حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسيج الاقتصادي خاصة الصناعات التقليدية والحرف التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, الصناعات التقليدية والحرف، التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

كانت المؤسسات كبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، إلاّ أنه وفي الوقت الحالي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالات الصناعات التقليدية والحرف قدرات هائلة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل هذا القطاع ركيزة تنموية هامة تمكن من استحداث ديناميكية اقتصادية من خلال الاستثمار فيها والتوسع في إنتاجيتها، وأن القطاع يتميز بقيمة مضافة عالية تمكنها من جلب العملة الصعبة للبلاد.

وسنحاول من خلال هذه المداخلة إلقاء الضوء على مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف ودورها كمؤسسات صغيرة في التنمية المحلية، وذلك من خلال ما يلي:

- ماهية وخصوصية المؤسسات الصغيرة.
- أهمية المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية.
- وضعية المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

I. ماهية وخصوصية المؤسسات الصغيرة

1. تعريف المؤسسات الصغيرة

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة له أهمية كبيرة، إلا أن إعطاء تعريف يميزها عن المؤسسات الكبيرة يختلف من دولة متقدمة إلى دولة نامية لاختلاف الظروف الاقتصادية في كل دولة واختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها، ويمكن إعطاء تعريف شامل كما يلي:

تعتبر المؤسسات الصغيرة "تلك المؤسسات التي تتميز بانخفاض رأس مالها وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخدمات المتوفرة محليا وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها والمناطق المجاورة لها"[1].

[1]- **نبيل جواد**, إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, **الطبعة الأولى**, الجزائرية **للكتاب**, **الجزائر**, 2006, ص 29.

2. تقسيم المؤسسات الصغيرة

إن تداخل المصطلحات بين المؤسسات والصناعات الصغيرة المختلفة أدى إلى عرض تقسيم المؤسسات الصغيرة في الشكل الموضح أدناه:

الشكل (1): تقسيم المؤسسات الصغيرة

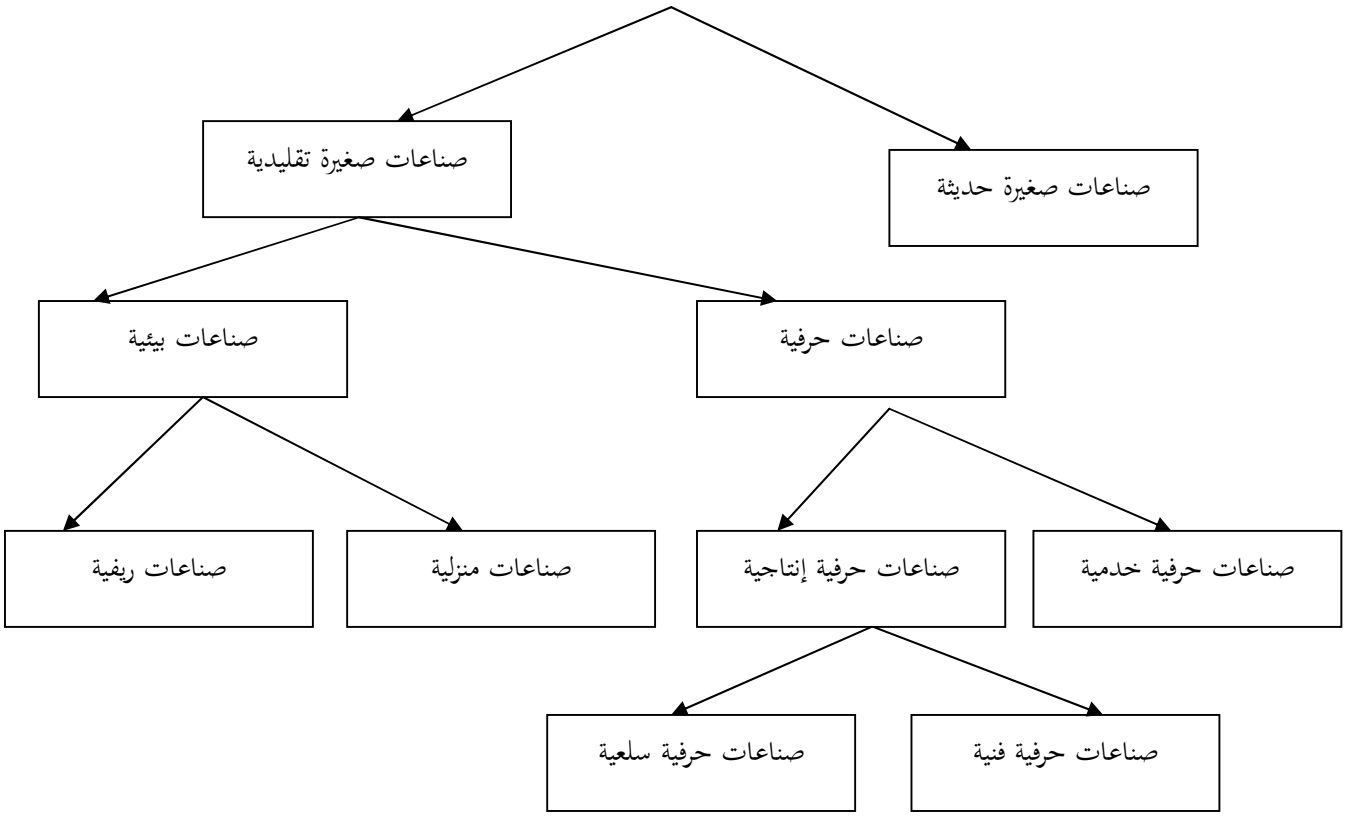

المصدر: **فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية, **مؤسسة شباب الجامعة**, الإسكندرية, 2005, ص44.

من خلال الشكل فإن المؤسسات الصغيرة تنقسم إلى:

1) صناعات صغيرة حديثة: تعتمد على التكنولوجيا خاصة من ناحية التنظيم والإدارة.
2) الصناعات الصغيرة التقليدية: يغلب عليها الطابع اليدوي وتعتمد على المجهود الفردي والمهارات المكتسبة وتنقسم إلى نوعين:

1. الصناعات الحرفية: حيث يتم فيها إنتاج أو تحويل أو ترميم منتج حرفي يغلب عليها الطابع اليدوي والذوق الفني والإبداع. وتنقسم إلى:

أ- صناعات حرفية خدمية:تقدم من خلالها خدمات مثل خدمات الصيانة.

ب- صناعات حرفية إنتاجية[2]:وهي الصناعات التي تقوم بإنتاج معين عن طريق استغلال الخامات الموجودة في البيئة وتحويلها إلى سلع ومنتجات مختلفة لإشباع احتياجات الأفراد،كما يتجه جزء كبير منها إلى التصدير والذي ينقسم إلى صناعات حرفية فنية التي غالبا ما تكون متوازنة وتحتاج إلى تدريب خاص ثم الصناعات الحرفية السلعية التي تنتج المنتجات التي تشبع احتياجات الأفراد من السلع الأساسية مثل المخابز ومنتجات الألبان وهي لا تتطلب درجة عالية من المهارة لإنتاج منتج معين يتمتع بقيمة فنية معينة.

2. الصناعات البيئية: تعتمد هذه الصناعات على البيئة المحيطة بها وتنقسم إلى نوعين[3]:

أ- صناعات منزلية: وهي الصناعات التي تقوم غالبا على ممارسة حرفة متوازنة كانت تمارس قديما ولم تحول إلى سلعة متطورة ولكن احتفظت بقيمتها الفنية خاصة وأنها تعتمد على المهارات اليدوية النادرة وتتبع الأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي وتتم داخل المنزل وتعمل على تحويله إلى وحدة إنتاجية ويقوم بالصناعات الإنتاجية جميع أفراد الأسرة مثل الحياكة.

ب- صناعات ريفية: تقوم على استغلال موارد البيئة من الخام المختلفة حيث تقام في المناطق الريفية وتحتاج إلى تدريب بسيط وتعتمد على الأسلوب اليدوي وتعتبر عملا ثانويا بجانب نشاط الزراعة وتدر عليهم دخلا إضافيا مثل صناعة السجاد وعسل النحل.

3. خصائص المؤسسات الصغيرة

على الرغم من اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة إلاّ أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعل منها وسيلة هامة للمساهمة في تنمية اقتصاديات الدول ومنها:

- ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع مما يجعلها سهلة الإنشاء والتنفيذ؛
- الميزة الانتشارية ما يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان؛
- كثيفة العمالة بحيث تساهم في توفير المزيد من فرص العمل؛
- ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة؛
- سهولة الدخول في السوق والخروج منه؛
- استغلال الطاقة الإنتاجية نظرا لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية؛
- محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير والتوسيع والتحديث؛
- الأثر المباشر للعائد في توفير الحاجات الأساسية لمالكيها؛

---

[2]- **فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية, **مرجعسابق**, ص 46.

[3]- **نفس المرجع السابق**, ص ص 46-47.

- الاعتماد على المواد الأولية المحلية ؛
- تلبية طلبات المجتمع المحيط وخلق تنمية متوازنة؛
- الدور البارز للمرأة فيها ودمجها في النشاط الاقتصادي.

II. أهمية المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن للمؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي, الاستهلاك, العمالة, الادخار والاستثمار والصادرات. إضافة إلى مساهمتها في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية والإقليمية, و تحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم, وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج , كما تتمثل أهميتها في قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية, و مكافحتها للفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء.

1. التنمية الاقتصادية

يقصد بالتنمية الاقتصادية بناء أنشطة اقتصادية تزيد من الطاقات الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات التي تحقق منفعة الفرد والمجتمع [4].

إذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى الحد ما. فإن ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للناتج القومي الإجمالي وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخول والوفاء بالاحتياجات الأساسية, وتحقيق التنمية الاجتماعية، وزيادة الطاقات الإنتاجية هي بالتالي زيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات ويتحقق ذلك بعدة طرق كالآتي[5]:

- إقامة مشروعات إنتاجية جديدة تنتج سلعا وخدمات مفيدة للمجتمع؛
- التوسع في مشروعات إنتاجية قائمة تنتج سلعا وخدمات مفيدة للمجتمع وهناك توسع أفقي بزيادة كميات السلع أو الخدمات التي تنتجها وإنتاج أنواع جديدة, وتوسع رأسي بتحسين نوعية المنتجات؛
- زيادة قدرات ومهارات الأفراد المنتجين, و هذا ما يؤدي إلى زيادة الكميات التي يمكنهم إنتاجها خلال ساعات العمل حتى تزيد سرعتهم وتقل أخطاؤهم.

---

[4]- **حمدي حناوي**, تنظيم المشروعات الصغيرة, مركز الإسكندرية للكتاب, الإسكندرية, 2006, ص 101.
[5]- **حمدي حناوي**, تنظيم المشروعات الصغيرة, مرجع سابق, ص 102.

حيث أن لإقامة مشروعات إنتاجية والبحث عن توسيعها يتطلب اكتشاف احتياجات المجتمع والتوجه نحو إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباعها في شتى النشاطات سواء تجاريا أو زراعيا أو صناعيا أو خدماتيا كلها تخلق مشروعات إنتاجية تزيد من الطاقات الإنتاجية المحلية بتكامل هذه النشاطات يؤدي إلى تحقيق التنمية.

2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة

إن للمؤسسات الصغيرة أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة الصناعات التقليدية والحرف و التي تمثل النسيج الاقتصادي للدول.

1) الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة في التنمية:

أ- مساهمة المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل:

تتيح المؤسسات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول, وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى, وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول.

وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي[6].

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات[7]:

تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

ج- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الصادرات:

تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

د- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة.

---

[6]- **نهى إبراهيم خليل إبراهيم**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية, **مؤسسة شباب الجامعة**, الإسكندرية, 2009, **ص** 28.

[7]-**نبيل الجواد**, **إدارة** وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, **مرجع سابق**, **ص** 93.

وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير, وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة, محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي[8]. حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة, تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج, وفق مواصفات وإجراءات محددة, وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط[9].

هـ- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية, حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم, الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية, وإعادة التوزيع السكاني, والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها.

فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها, وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة, فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه[10].

و- مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات:

تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي, حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

2) الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة في التنمية:

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، لا يقف عند هذا الحد لكن الهدف من المؤسسات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة, حيث تنتشر هذه المؤسسات

---

[8]- **نهى إبراهيم خليل إبراهيم**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية, **مرجع سابق**, ص 37.

[9]- عبد العزيز جميل مخيمر, أحمد عبد الفتاح عبد الحليم, **دور الصناعات الصغيرة** والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في **الدول** العربية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, **مصر**, 2005، ص 88.

[10]- **فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد**, الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية, **مرجع سابق**, ص 75.

في أرجاء البلاد, هذا ما يمكنها من التأثير في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم, واستغلال الوقت الضائع الذي ينجم عنه آفات اجتماعية سيئة. ومنه تتضح أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال ما يلي:

أ- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني[11]:

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها, ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب- التخفيف من المشكلات الاجتماعية[12]:

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة, وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس, إن المؤسسات الصغيرة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش, والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي.

ج- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

إن نسبة الإناث في المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف مرتفعة لأنها تتطلب عمالة نسائية, وهذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن, ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

د- تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال[13]:

تعمل المؤسسات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف والتي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقي إليه منذ مراحل الطفولة وحتى تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة و التي تعمل في النسق الواحد والمؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية أو التقليدية والبيئة يمكن أن تدعم هذا النسق الأسري المتكامل ويمكن أن تحقق ذلك على مستوى الأقاليم المختلفة حيث تنتشر هذه المؤسسات فيتكون بذلك النسق الاجتماعي المتكامل في أداء الأعمال الصغيرة على مستوى المجتمع كله.

هـ- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد[14]:

---

[11]- **فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد**, **الصناعات الصغيرة** ودورها في التنمية, **مرجع سابق**, ص 76.
[12]- **رابح خوني, رقية حساني**, المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها, **الطبعة الأولى**, ايتراك, **مصر**, 2008, ص54.
[13]- **فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد**, الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية, **مرجع سابق**, ص 77.
[14]- **رابح خوني, رقية حساني**, المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها, **مرجع سابق**, ص 54.

إن المؤسسات الصغيرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

III. وضعية المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر.

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين, أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني, فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات, أعطت الدولة مجالاً أوسع ودعمًا لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ويظهر من ذلك خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج **أعدت خصيصًا** لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات **اقتصادية متعددة, كما أبدت السلطات الجزائرية اهتماما** بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية **الاقتصادية.**

حيث تعتبر **الصناعات التقليدية من** الصناعات المصغرة والتي تمتلك فيها الجزائر ميزة, **كون** أنها تنطلق من بيئة محلية وبالتالي فهي خاصة **جدًا من حيث نوع المنتج.**

1. الدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني:

إن تجربة الجزائر في التنمية الصناعية لفترة السبعينات **من القرن الماضي فشلت بسبب الاعتماد على بناء** المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على استيراد التجهيزات الرأسمالية **المتطورة** حتى يتسنى لها إحلال الواردات وتحقيق التراكم الصناعي لدفع عجلة التنمية الصناعية, **ونفس الشيء بالنسبة** إلى **الصناعات المتخصصة** في الإنتاج من **أجل التصدير, يعزى هذا الفشل** إلى **أن الإنتاج أصبح يتحدد كميته (الحجم) ونوعيته (الجودة)** ومعدلات نموه **طبقًا لاتجاهات الطلب الخارجي,** على غرار أن التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج مستوردة, إلى **جانب أن فرص** العمل محدودة بالنظر للكثافة الرأسمالية المرتفعة في الأدوات **الإنتاجية المستعملة,** حيث يمثل القطاع الصناعي في النظام الاقتصادي السابق محور الخطط التنموية للبلاد, **إلا انه تأثر** بشكل كبير مع التحولات التي شهدتها الجزائر **مع بداية الثمانينات من القرن الماضي جراء عدم تحديث القطاع مع التطورات التكنولوجية والإدارية والعالمية,** والسبب الذي جعله ينهار ويوجه نحو الخوصصة التي تأخرت كثيراً في إنقاذه, **وقد توجهت الجزائر حديثًا** إلى **بعث القطاع الاقتصادي من خلال الاستثمار الخاص المحلي أو** الأجنبي وكذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تنمية القطاع[15].

---

[15]- **قدي عبد المجيد**, المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري, **الملتقى الوطني الأول حول**: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية, **الاغواط**, 9/8 أفريل 2002.

تعتبر عملية التنمية الصناعية هدف تسعى إلى **بلوغه الحكومة الجزائرية, مما دفع** إلى **إنشاء المؤسسات الإنتاجية** سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة, **وذلك** بغية الاستغلال العقلاني للموارد المادية والبشرية المتاحة, إلى جانب تنويع هيكل الاقتصاد الوطني بدل الاعتماد على المحروقات كمصدر **أساسي للخزينة,** سيما مع برمجة **إنشاء** 200 **ألف مؤسسة أخرى من خلال المخطط الخماسي** (2014/2010).

يرجع اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة **والمتوسطة** إلى **الدور الذي يمكن أن** تؤديه في التنمية الاقتصادية **والاجتماعية على حد سواء,** وذلك من خلال مساهمتها في:

- **تنويع مصادر الدخل, من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات إمداد** المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات **إنتاج فضلا عن إمكانية توسيع الأنشطة** التصديرية لهذه المنشآت خاصة الصناعات التقليدية والحرف, ومساهمتها في الناتج المحلي؛
- تـــوفير فـــرص العمـــل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة حيث توفر الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر حوالي 16 % **من** إجمالي عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة؛**
- **خلـــق هيكـــل صـــناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛**
- تؤدي المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة** إلى توسيع الوعاء الضريبي **ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة, توجه** إلى تحسين الهياكل القاعدية **وتدعيم الاستثمار الداخلي, ونلاحظ أنه خلال السنوات** الأخيرة **أصبح** مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛
- **تحسين المستوى المعيشي للأفراد** وذلك من خلال توفير المداخيل **للأفراد,** وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق **ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي, أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه** إلى **الادخار** ومنه توفير **مصادر إضافية لتمويل الاستثمار.**

2. واقع المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر:

بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة في الاقتصاد الجزائري, **حيث** أن أغلبية هذه المؤسسات تصنف ضمن المؤسسات المصغرة والتي تضم **أقل من** 10 **عمال كما تتميز بطابعها العائلي وتمثل أكثر من** 90 % من مجموع المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة.**

حيث تمثل أغلب الصناعات المصغرة في الصناعات التقليدية والحرف. وتتمتع هذه الصناعات في الجزائر بتشكيلة متنوعة جدا من الفروع أهمها: صناعة الزرابي والنسيج, الحلي التقليدية, الفخار الفني والتقليدي, صناعة الجلود, صناعة النحاس, الخياطة والطرز التقليدي.

ويمتلك قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الاقتصادية خاصة التنمية المحلية التي تهدف إلى تشغيل اليد العاملة للمنطقة وتحقيق إيرادات تمول التنمية.

لقد بلغ سنة 2008 إجمالي عدد النشاطات الحرفية والتقليدية حسب تصريحات 31 غرفة للصناعات التقليدية والحرف 126887 نشاط حرفي أي ما نسبته 24.42% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[16].

حيث تتميز الصناعات التقليدية الوطنية بميزتين[17]:

- يعتبر منتجا فريدا ومتميزا ينتج من بيئة محلية خاصة بمكوناتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية, وهذا ما يسمح للمنتج أن يضع ضمن معايير مرتبطة بمعرفة مميزة وإبداع محلي ينتج عنه تصاميم منفردة ذات ميزة تنافسية من حيث النوعية (التصميم – الألوان – والرمزية).
- يتميز المنتج التقليدي الجزائري بتنوع كبير في تشكيلة المنتجات التقليدية التي استطاعت مثيلاتها في دول اخرى ان تخلق لنفسها اسواق دولية, مثل صناعة الزرابي, صناعة الحلي التقليدية في ايطاليا بشكل خاص, صناعة الخزف في الصين, وتملك هذه الأسواق حصة معتبرة في مجموع المبادلات الدولية.

3. صعوبات استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات التقليدية والحرف في الجزائر

بالنظر لدورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر, نجد أن هذا القطاع مازال لا يحقق المساهمة الفعالة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية, حيث تعترض الصناعات التقليدية والحرف مجموعة من الصعوبات تحد من قدرته التنافسية, وتعود بعض هذه الصعوبات إلى طبيعة الصناعة في حد ذاتها والبعض الآخر يعود إلى عدم توفير الظروف الملائمة لترقية فعلية لهذا القطاع على المستوى الدولي ومن هذه الصعوبات ما يلي[18]:

- تعاني ورشات الصناعات التقليدية صعوبات في إنتاج الكميات والنوعيات التي تتوافق مع المعايير الدولية؛

---

[16]- **لفقير حمزة**, تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج CREE GERME المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف-سطيف-, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, جامعة بومرداس, 2008 / 2009, ص ص 99-100.

[17]- **موسى رحماني, بوزاهر نسرين**, التعاون الوظيفي و دوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر, **الملتقى الدولي حول**: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية, 18/17 أفريل 2006.

[18]- **موسى رحماني, بوزاهر نسرين**, التعاون الوظيفي و دوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعات التقليدية في الجزائر, **مرجع سابق**.

- تنشط ورشات الصناعات التقليدية في نوع معين من العزلة ونظرا لتمركزها في المناطق النائية وابتعادها عن المناطق ذات النشاط الصناعي والتجاري الكبير, وعدم الاحتكاك بالمراكز والهياكل التي من شأنها أن تساهم في تدعيم هذه الصناعات؛
- نقص المعرفة لدى صاحب العمل من حيث طرق الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة في هذا المجال, والتوجهات الحديثة في التصاميم وطرق الإبداع والتجديد لاختراق أسواق جديدة؛
- صغر حجم الورشات يؤدي إلى صعوبة في التخزين والنظافة ويؤثر على صحة الحرفيين؛
- يتم تسويق المنتج التقليدي داخليا أو خارجيا عن طريق وسطاء تجاريين وبالتالي يغيب عن صاحب العمل المعرفة الكافية حول آليات التسويق والقنوات الأنسب لتوزيع منتجه, والفرص المتاحة أمامه؛
- نقص طرق التمويل المكيفة لطبيعة هذه الصناعة حيث أن الحرفي ينتمي في الغالب إلى بيئة اجتماعية وثقافية بسيطة ومحافظة وبالتالي لا يحبذ التعامل مع البنوك, بل يتم الاعتماد على التمويل الذاتي الذي لا يتعدى مداه المحيط العائلي؛
- المشكل الذي يفرض نفسه بشدة هو مشكل التموين بالمواد الأولية حيث أن صاحب العمل لا يتحصل على المادة الأولية إلا عن طريق وسيط أو أكثر, مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وبالتالي تكلفة المنتج فيما بعد, وكذلك عدم التعامل المباشر مع المورود الأساسي, مما يسمح بالقيام بالاختيار الأنسب للنوعية المناسبة؛
- تتجمع ورشات الصناعات التقليدية لنفس المنتج عادة في نفس المكان, نظرا لارتباطها بهذه البيئة وكذلك لعدم وجود نشاط سياحي على المستوى الوطني يساعد على الانتشار الجغرافي لهذه الصناعات, مما يقلص من حصص الورشات التقليدية نتيجة ضيق السوق.

إن هذه الصعوبات تعاني منها الصناعات المصغرة التقليدية في الجزائر فتؤثر سلبا على استمرارية الصناعة إذا لم يتم إيجاد صيغ تدعم بطريقة فعالة وضعية الحرفيين في الجزائر.

الخاتمة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسيج الاقتصادي الذي أصبح كمحرك لعجلة التنمية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم, بعد أن كان الاعتقاد السائد أن المؤسسات الكبرى هي التي تمكن من تحقيق التنمية.

وبالنظر لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالجزائر, خاصة منها الصناعات التقليدية والحرف التي تمتلك فيها ميزة, نجد أن هذا القطاع مازال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية وكمحرك تصديري خارج قطاع المحروقات, حيث تعترض هذه المؤسسات بعض العقبات والصعوبات، وهو الأمر الذي يجعلنا نورد بعض التوصيات كما يلي:

- تخصيص مبالغ مالية وبرامج إنعاش اقتصادي لتطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات التقليدية والحرف؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها ودعمها؛
- يجب أن تلعب الجماعات المحلية دورا هاما في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, بحيث عليها التنسيق مع الهيئات المركزية على جلب ورصد التمويلات الممنوحة لمختلف القطاعات الاستثمارية في إطار التعاون بين الولايات من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نظرا للمنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الاعتماد على التجديد والابتكار وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية والتحكم في السعر والجودة؛
- لإعطاء دور حيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني يجب إعداد إستراتيجية واضحة مبنية على أساس من الواقعية من أجل تمكينها من ممارسة نشاطها في أحسن الظروف.